

أحاديث الطب ومنزلتها في الحجية

Prophetic Traditions on Medicine: Position and Authoritative Status

Tradisi Nabi Mengenai Perubatan: Status Posisi dan Autoritatif

كبير غوجي*

ملخص

إن هذا البحث يدور حول دراسة مسألة مهمة، وهي مسألة حجية أحاديث الطب في السنة النبوية، ومن المعلوم أن القرآن الكريم وكتب السنة المشرفة ليست كتب طب أو هندسة أو زراعة أو نحو ذلك من العلوم التجريبية، إلا أنها قد حوت قسماً من هذه العلوم، للتدليل على مصدرها الإلهي، ولذا اختلف العلماء في احتجاج بأحاديث الطب، هل يحتج بها كسائر الأحاديث أم لا؟ وفي هذا البحث سأناقش هذه المسألة، لأنها تحتاج إلى الدراسة والتمحيص حتى يتبين الراجح في الاحتجاج بأحاديث الطب أو عدمه. وفي نهاية البحث توصل الباحث إلى أن الأحاديث التي تتناول الأمور الدنيوية- مثل أحاديث الطب- لا تختلف عن أحاديث التشريع فهي أيضاً وحي من الله - عز وجل-، وأن الحقائق العلمية والطبية الواردة في الأحاديث الطبية أيدها العلم الحديث، وأكدها الطب الجديد والاكتشافات العصرية الحديثة، مما يدل دلالة لا لبس فيها، أن الذي أوحاها لرسول الله- صلى الله عليه وسلم- هو رب العالمين، وليست من تلقاء نفسه.

* طالب دكتوراه في جامعة ملايا بماليزيا.

الكلمات الرئيسية: الطب، الحديث، العلم، العلمانيون، التشريع.

Abstract

This research investigates an important question regarding the Prophetic traditions that are on the subject of medicine and medication: whether those traditions are authoritative and legislative sources? As a matter of fact, the Holy Qur'an and the vast literature on Sunnah are not books of science, engineering, or agriculture and other branches of empirical knowledge, yet they contain proportions of these sciences as a proof to demonstrate their divine origin. As such, scholars disagree on using medicine related Prophetic traditions as authoritative. Prophetic traditions on medicine deserve investigation and clarification in order to find out the overriding answer to whether these traditions could or could not be used as sources of authoritative evidence. The findings of the research concluded that those prophetic traditions that present worldly matters such as the traditions on medicine are not different from the legislative and authoritative Prophetic traditions due to the fact that they are also revelations from Allah (swt). The existing scientific and medical facts in the Prophetic traditions on medicine are supported by the modern science and are confirmed by the modern medicine and contemporary new discoveries.

Key Words: Medicine, Ḥadīth, Secularists, Knowledge, Legislation.

Abstrak

Kajian ini menyelidiki satu persoalan yang penting mengenai tradisi Rasul yang memberi tumpuan kepada subjek perubatan dan ubat-ubatan: sama ada tradisi-tradisi itu adalah dari sumber yang berwibawa dan legislatif? Pada hakikatnya, al-Quran dan jilid Sunnah bukanlah sebuah buku sains, juruteraan atau pertanian ataupun cawangan-cawangan pengetahuan empirik yang lain, namun ia mengandungi sebahagian sains untuk membuktikan ianya berasal dari ilahi. Justeru itu, para ulama tidak bersetuju untuk menggunakan tradisi Rasul yang berkaitan dengan perubatan yang berwibawa. Sama ada tradisi Rasul mengenai perubatan adalah sumber justifikasi atau tidak, oleh itu ia menjadi subjek bagi kajian ini, yang berhak diberi penyiasatan dan penjelasan bagi mencari jawapan utama sama ada tradisi-tradisi boleh atau tidak boleh digunakan sebagai sumber bukti yang berwibawa. Hasil kajian ini menyimpulkan bahawa tradisi-tradisi Rasul yang menyampaikan perkara-perkara duniawi seperti tradisi-tradisi tentang perubatan tidaklah berbeza daripada tradisi-tradisi perundangan dan berwibawa Rasul, disebabkan bahawa ianya juga ayat-ayat suci dari Allah (swt). Fakta-fakta saintifik dan perubatan yang sedia ada dalam tradisi-tradisi Rasul tentang perubatan telah disahkan oleh perubatan moden dan penemuan baru kontemporari; oleh itu, ia memberikan bukti yang jelas bahawa ilmu pengetahuan tradisi-tradisi ini telah diwahyukan oleh Allah (swt) kepada Rasulullah (saw).

Kata Kunci: Perubatan, Hadis, Sekularis, Pengetahuan, Perundangan.

مقدمة

إن أعظم نعمة أنعم الله تعالى بها على هذه الأمة، أنه أرسل إليها سيد ولد آدم وأول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة محمد بن عبد الله ﷺ، وقد جاء هذا النبي المصطفى ﷺ بالوحي الإلهي إلينا، ويُن لنا كل ما نحتاج إليه من أمور الدين والدنيا. ومن هذا الوحي سنته التي اشتملت على أقواله وأفعاله وتقريراته، والسنة - كما هو معروف عند العلماء أنها وحي من الله كما كان القراءان، كما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ، لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ، ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ، فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: 44-47] وقوله: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: 3-4] وقول ﷺ: "ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه..."¹.

فإن الله تعالى أمرنا بطاعة رسوله ﷺ في كل ما يأمر به، وينهى عنه، إذ لا فرق بين طاعة الله عز وجل وطاعة رسول الله ﷺ، فهما أمران متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، كما يجب علينا أيضاً تصديقه ﷺ في كل ما يخبر به، من أمور غيبية أو غيرها، لاستحالة أن يأتي بها من تلقاء نفسه من غير وحي من الله عز وجل. ومن هذا الوحي الإلهي الذي جاء به النبي ﷺ أحاديث كثيرة تتعلق بالطب، وإننا نجد في هذه الأحاديث النبوية الشريفة من الإرشادات والنصائح النبوية لو عمل بها الإنسان لتجنب كثيراً من الأمراض، ولشفي من أمراض أخرى. ولقد جرّب هذه النصائح والإرشادات الكثير من الناس وانتفعوا بها، وكيف لا ينتفعون بها وهي صادرة من

¹ حديث صحيح: أخرجه أحمد في مسنده (28 / 410 / رقم 17174) واللفظ له، وأبو داود في سننه (4 / 328 / 4606) كلاهما من طرق عن حريز بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عوف عن المقداد بن معد يكرب به، وصححه الألباني كما في صحيح الجامع: رقم 2643

الصادق المصدوق عليه الصلاة والسلام الذي يقول الله عز وجل عنه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [سورة النجم: 3-4].

ومن المعلوم أن القرآن الكريم وكتب السنة المشرفة ليست كتب طب أو هندسة أو زراعة أو نحو ذلك من العلوم التجريبية، إلا أنها قد حوت قبساً من هذه العلوم، للتدليل على مصدرها الإلهي، لكن العلماء اختلفوا في الاحتجاج بأحاديث الطب، لذلك سأناقش هذه المسألة في هذا البحث، لأنها تحتاج إلى دراسة وتمحيص حتى يتبين الراجح في هذه المسألة.

متزلة أحاديث الطب:

أجمع المسلمون الأوائل على أن السنة النبوية بمجموعها حجة في الشرع الإسلامي، وفي كل نواحي الحياة سواء تتعلق بأمور غيبية اعتقادية أو أحكام عملية أو سياسية أو تربوية أو طبية، وأنه لا يجوز مخالفتها في شيء من ذلك لرأي أو اجتهاد أو قياس².

ولكن المتأخرين اختلفوا في حجية السنة في كل نواحي الحياة إلى قولين:

القول الأول: إن السنة النبوية حجة في ما يتصل بأمور الدين، كالأموال الاعتقادية - مثل أركان الإيمان والأمور الغيبية - وأحكام العبادات والمعاملات وغيرها من أمور الشريعة. أما الأمور الدنيوية - مثل الطب - فلا يلزم أن تكون أقواله ﷺ مطابقة للواقع، لأنه لا صلة لهذا الأمر بمقام النبوة. بل قد يقع الخطأ في ذلك القول قليلاً أو كثيراً، بل قد يصيب غيره حيث يخطئ هو ﷺ. ومن العلماء الذين ذهبوا إلى هذا القول القاضي عياض وابن خلدون.

² الصعدي: حمدي عبدالله عبد العظيم، موسوعة الإعجاز العلمي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1 2007 ص 875 بتصرف يسير.

قال القاضي عياض رحمه الله: " فأما أحواله في أمور الدنيا فنحن نسبرها على أسلوبنا المتقدم بالعقد والقول والفعل، أما العقد منها فقد يعتقد في أمور الدنيا الشيء على وجه ويظهر خلافه أو يكون منه على شك أو ظن بخلاف أمور الشرع"³. ثم ذكر بعض الأحاديث التي يُفهم من دلالتها أنها تؤيد ما ذهب إليه، ومن هذه الأحاديث:

حديث أنس رضي الله عنه أنه قال: "إن النبي ﷺ مر بقوم يلحقون فقال: لو لم تفعلوا لصُح، قال: فخرج شيصاً فمر بهم فقال: ما لنخلكم؟ قالوا: قلت كذا وكذا، قال: أنتم أعلم بأمر دنياكم"⁴.

ومنها حديث طلحة بن عبيد رضي الله عنه قال: مررت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم على رؤوس النخل فقال ما يصنع هؤلاء؟ فقالوا يلحقونه يجعلون الذكر في الأنتى فيتلقح فقال رسول الله ﷺ: "ما أظن يغني ذلك شيئاً قال: فأخبروا بذلك فتركوه، فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال: إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه فإني إنما ظننت ظناً فلا تؤاخذوني بالظن ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به فإني لن أكذب على الله عز وجل"⁵.

ومنها أيضاً حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: "كان رسول الله ﷺ يطوف في النخل بالمدينة فجعل الناس يقولون: فيها صاع فيها وسق فقال رسول الله

³ القاضي عياض: العلامة القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي، ت 544 هـ، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، بحاشية العلامة أحمد بن محمد بن محمد الشمعي ت 873 هـ، المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء، ج 2، ص 183.

⁴ مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، ج 7، ص 95 رقم: 6277، دار الجليل بيروت، ودار الأفاق الجديدة — بيروت

⁵ المصدر نفسه رقم: 6275

ﷺ: فيها كذا وكذا ثم قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إنما أنا بشر فما حدثكم عن الله فهو حق وما قلت فيه من قبل نفسي فإنما أنا بشر أخطيء وأصيب".⁶

ومنها أيضاً حديث رافع بن خديج رضي الله عنه قال: قدم نبي الله صلى الله عليه و سلم المدينة وهم يأبرون النخل يقولون يلحقون النخل فقال ما تصنعون؟ قالوا كنا نصنعه قال لعلكم لو لم تفعلوا كان خيرا فتركوه فنفضت أو فنقصت قال فذكروا ذلك له فقال إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر.⁷

ووجه الاستدلال بكل ما سبق أن الطب من أمور الدنيا، فنحن أعلم بأمور دنيانا منه ﷺ.

ثم قال القاضي عياض: "وهذا ما قررناه فيما قاله من قبل نفسه في أمور الدنيا وظنه من أحوالها لا ما قاله من قبل نفسه واجتهاده في شرع شرعه وسنة سننها إلى قوله فمثل هذا وأشباهه من أمور الدنيا التي لا مدخل فيها لعلم ديانة ولا اعتقادها ولا تعليمها يجوز عليه فيها ما ذكرناه، إذ ليس في هذا كله نقيصة ولا محطه وإنما هي أمور اعتيادية يعرفها من تجربها وجعلها همه وشغل نفسه بها".⁸

قال ابن خلدون - رحمه الله -: "والطب المنقول في الشرعيات من هذا القبيل، وليس من الوحي في شيء، وإنما هو أمر كان عاديا للعرب، ووقع في ذكر أحوال النبي ﷺ من نوع ذكر أحواله التي هي عادة وجبلة، لا من جهة أن ذلك مشروع على ذلك النحو من العمل، فإنه ﷺ إنما بعث ليعلما الشرائع، ولم يبعث لتعريف الطب

⁶ أخرجه البزار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتيقي البزار، البحر الزخار المعروف بمسند البزار، ج 11 ص 250 رقم: 5023، ط 1 سنة 1424 هـ، بتحقيق عادل بن سعد. وقال الهيثمي كما في الجمع

الزاوئد (1 / 178) إسناده حسن إلا أن إسماعيل بن عبد الله لم أرى من ترجمه.

⁷ مسلم، المصدر السابق رقم: 6276

⁸ القاضي عياض، المرجع السابق ص 184 و 185

ولا غيره من العادات، وقد وقع له في شأن تلقيح النخل ما وقع، فقال: "أنتم أعلم بأمر دنياكم"، فلا ينبغي أن يحمل شيء من الذي وقع من الطب الذي وقع في الأحاديث الصحيحة المنقولة على أنه مشروع، فليس هناك ما يدل عليه، اللهم إلا إن استعمل على جهة التبرك وصدق العقد الإيماني، فيكون له آثار عظيم في النفع، وليس ذلك من الطب المزاجي وإنما هو من آثار الكلمة الإيمانية، كما وقع في مداواة المبطون بالعسل ونحوه، والله الهادي إلى الصواب لا رب سواه⁹.

القول الثاني: ما ذهب إليه ابن القيم وشيخه ابن تيمية وغيرهما من العلماء، وهو الذي عليه المسلمون الأوائل من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم، أن الأحاديث التي تتناول ناحية الأمور الدنيوية- مثل الأحاديث التي تتناول الناحية الطبية للإنسان لا تختلف عن سائر الأحاديث التي تتناول الناحية التشريعية فهي وحي من الله عز وجل¹⁰، وقد دلّ الكتاب والسنة وعمل الصحابة على حجية الأحاديث الطبية الصادرة عن النبي ﷺ وأما وحي من الله عز وجل كسائر الأحاديث.

الأدلة من الكتاب:

أولاً: قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ - ٤]. ففي هذه الآية يبين الله - عز وجل - أن ما كان يصدر عن النبي ﷺ إنما كان بوحى من عنده، ولذلك فكل ما يخرج من فم النبي ﷺ من القول سواء ما يتعلق بأمور الدين أو أمور الدنيا، فهو وحي أوحاه الله إليه لا مجال فيه لخطأ، ولا مدخل فيه لزلل.

⁹ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، مقدمة ابن خلدون، دار القلم بيروت، سنة انشر

1984 م، ص 494.

¹⁰ انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج 18 ص 11، وابن القيم، زاد المعاد ج 4 ص 30

قال ابن كثير رحمه الله : قوله: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ أي: ما يقول قولاً عن هوى وغرض، وقوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ أي: إنما يقول ما أمر به، يبلغه إلى الناس كاملاً موفراً من غير زيادة ولا نقصان¹¹.

ثانياً: وقال تعالى أيضاً: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧].

وفي هذه الآية أمر من الله - سبحانه وتعالى - لجميع المؤمنين بأن يأخذوا جميع ما جاء به النبي ﷺ سواء كان من أمور الدين أو الدنيا.

وقال ابن كثير رحمه الله: وهذا نازل في أموال الفيء، وهو عام في كل ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم ونهى عنه.¹²

يقول الخطابي رحمه الله: "واعلم أن مصباح السعادة اتباع السنة والافتداء بالمصطفى ﷺ في مصادره وموارده وحركاته وسكناته حتى في هيئة أكله وقيامه وقعوده وكلامه، قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وأيضاً قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: 31]. وذلك شامل لجميع الآداب فعليك أن تلبس سراويل قاعدا وتعتم قائما وتبتدئ باليمين في نعليك وتأكل بيمينك وتقليم أظفارك مبتدئاً بمسبحة اليد اليمنى وتختم بإمامها وفي الرجل يخنصر اليمنى وتختم باليسرى"¹³.

وقال السعدي رحمه الله: "وهذا شامل لأصول الدين وفروعه، ظاهره وباطنه، وأن ما جاء به الرسول يتعين على العباد الأخذ به واتباعه، ولا تحل مخالفته، وأن نص

¹¹ ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، دار طيبة للنشر

والتوزيع، ط 2 1420 هـ - 1999 م، ج 7، ص 443.

¹² المصدر السابق، ج 7 ص 67.

¹³ المناوي، عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى 1415 هـ -

1994 م ج 4 ص 477.

الرسول على حكم الشيء كنص الله تعالى، لا رخصة لأحد ولا عذر له في تركه، ولا يجوز تقديم قول أحد على قوله".¹⁴

الأدلة من السنة:

هناك في السنة أدلة عامة دلت على حجية السنة سواء اشتملت على أمور الدين كالأموال الغيبية والاعتقادية وأحكام العبادات والمعاملات أو على أمور الدنيا كالطب وغيره. وهناك أيضاً أدلة خاصة تدل على حجية أحاديث الطب.

الأدلة العامة من السنة:

ومن الأدلة العامة قول النبي ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض".¹⁵ في هذا الحديث الصحيح دلالة صريحة على حجية كل ما جاء به النبي ﷺ ومن جملة ما جاء به ما ورد عنه ﷺ من أحاديث نبوية في أمور الطب والتداوي.

والدليل الثاني من الأدلة العامة: ما جاء عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه فنهتني قريش وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا

¹⁴ السعدي: عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مؤسسة الرسالة،

ط1 1420 هـ - 2000 م بتحقيق عبد الرحمن بن معلا اللويح، ص 850،

¹⁵ أخرجه الحاكم، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین رقم: 319، دار الكتب العلمية بيروت، ط1 1411 هـ - 1990 م، ج1، ص 172، بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، وقد صحح هذا الحديث الألباني في الصحيحة برقم (1761)

فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأوماً بأصبعه إلى فيه فقال: " اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق"¹⁶.

فدل هذا الحديث على أن كل ما يقوله ﷺ حق لا يداخله شك أو ريب، ومما خرج من فمه ﷺ الشريف أحاديث الطب وما يتعلق به.

الأدلة الخاصة:

ومن الأدلة الخاصة من السنة على حجية أحاديث الطب ما يأتي:

1- حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء"¹⁷.

2- حديث أسامة بن شريك رضي الله عنه قال: "أتيت النبي ﷺ وأصحابه كأنما على رؤوسهم الطير، فسلمت ثم قعدت، فجاء الأعراب من ها هنا وها هنا فقالوا يا رسول الله أنتداوى؟ فقال: تداووا فإن الله عز وجل لم يضع داء إلا وضع له دواء غير داء واحد الهرم"¹⁸.

3- حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ قال: "لكل داء دواء فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله عز وجل"¹⁹.

وهذه الأحاديث تدل على أن الله هو الذي أنزل الداء والدواء، قد يكون المقصود إنزال علم ذلك على النبي ﷺ كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر رحمه

¹⁶ أخرجه أبو داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، سنن أبو داود، دار الفكر، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج2، ص 342 رقم: 3646 وصححه الألباني في الصحيحة رقم: 1532

¹⁷ أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي مولاه، صحيح البخاري ج 7 ص 122 رقم: 5678، دار طوق النجاة، ط1 سنة 1422 هـ بتحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر.

¹⁸ أخرجه أبو داود، المرجع السابق ج4 ص 1 رقم: 3857، وصححه الألباني في الصحيحة رقم 433

¹⁹ أخرجه مسلم، المرجع السابق، ج 7 ص 21 رقم: 5871

الله- فقال: وفي مجموع هذه الألفاظ ما يعرف منه المراد بالإنزال وهو إنزال علم ذلك على لسان الملك للنبي ﷺ مثلاً، أو عبر بالإنزال عن التقدير.²⁰

ومما لاشك فيه أن النبي ﷺ قد بين أنواعاً من هذه الأدوية لأمتة وعلمها إياها كما يدل على ذلك أحاديث كثيرة، ستأتي قريباً إن شاء الله، فكان بيانه ﷺ لهذه الأدوية دليلاً واضحاً على حجية أحاديث الطب وأنها وحي من الله عز وجل، لأن الله سبحانه وتعالى هو الذي أنزلها على رسوله وليست من اجتهاداته صلى الله عليه وسلم. ومن هذه أحاديث الطب التي بينها رسول الله ﷺ لأمتة حديث الحبة السوداء كما جاء عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إن في الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا السام» والسام الموت.²¹

وهذا يدل على أن ما صدر عن النبي ﷺ من الأحاديث التي تتعلق بالطب وحي من الله تعالى، إذ لا يمكن للنبي ﷺ أن يعرف أن الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا من طريق الوحي، لأن الله هو الذي أخبره بذلك، ولم يثبت كما هو معلوم عند العلماء أن النبي ﷺ تعلم الطب أو أخذه عن الأطباء بل أخذه عن رب العالمين.

ومن هذه الأحاديث الطبية التي بينها رسول الله ﷺ لأمتة، ما يأتي:

أولاً: حديث ألبان البقر: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "عليكم بألبان البقر فإنها ترم من كل شجرة، وهو شفاء من كل داء".²²

²⁰ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار

المعرفة بيروت، سنة النشر 1379، ج 10 ص 135 بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي و محب الدين الخطيب

²¹ أخرجه مسلم، المرجع السابق، ج 7 ص 25 رقم: 5896

²² أخرجه الحاكم، المرجع السابق ج 4 ص 446 رقم: 8224، وصححه ووافقه الذهبي وصححه الألباني في

الصحيحة ج 4 ص 582

ثانياً: حديث العود الهندي: عن أم قيس بنت محسن رضي الله عنها قالت: سمعت النبي ﷺ يقول: "عليكم بهذا العود الهندي"²³، فإن فيه سبعة أشفية، يستعط به من العذرة²⁴، ويولد به من ذات الجنب²⁵،²⁶.

ثالثاً: حديث شفاء عرق النسا: عن أنس بن مالك يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: "شفاء عرق النسا²⁷ إليه شاة²⁸ أعرايية تذاب. ثم تجزأ ثلاثة أجزاء ثم يشرب على الريق في كل يوم جزء"²⁹.

²³ هو القسط الأسود، وله حرارة شديدة، وهو الكست يستعط به من العذرة. انظر: ابن حجر، فتح الباري، المرجع السابق، ج 10، ص 148.

²⁴ بضم المهملة وسكون الذال المعجمة: هو وجع الحلق، وهو الذي يسمى سقوط اللهاة، أو هي وجع يأخذ الصبي في حلقه أو قرحة تخرج بين الأنف والحلق، وقيل: هو اسم اللهاة والمراد وجعها سمي باسمها، وقيل: هو موضع قريب من اللهاة. واللهاة بفتح اللام اللحمية التي في أقصى الحلق. انظر: ابن حجر، فتح الباري، المرجع السابق، ج 10، ص 168. بتصرف يسير.

²⁵ ورم حار يعرض في الغشاء المستبتن للأضلاع من أخوف الأمراض. انظر: المناوي، الإمام الحافظ زين الدين عبد الرؤوف المناوي، التيسير بشرح الجامع الصغير، الطبعة الثالثة، مكتبة الإمام الشافعي - الرياض - 1408هـ - 1988م، ج 2، ص 283.

²⁶ أخرجه البخاري، المرجع السابق، ج 7 ص 124 رقم: 5692

²⁷ بفتح النون والسين المهملة مقصوراً، هو: عرق يخرج من الورك فيستبتن الفخذ، أو هو: وجع يمتد من الورك إلى الفخذ كله في مكان منه بالطول، وربما يبلغ الساق والقدم ممتداً، سمي به لأن ألمه ينسى سواه. انظر: المناوي، المصدر نفسه، ج 2، ص 152، بتصرف.

²⁸ وهي الجزرة، ولا تكون إلا من الغنم. قال بعض أهل العلم: وذلك أن الشاة لا تكون إلا للذبح. ولا يقال للتافة والجمل، لأنهما يكونان لسائر العمل. انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، اتحاد الكتاب العرب ط 2 1423 هـ - 2002 م بتحقيق عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 407.

²⁹ ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، سنن ابن ماجه ج 2 ص 1147 رقم 3463، دار الفكر

بيروت بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، وصححه الألباني في الصحيحة ج 4 ص 523 رقم 1899

وكل هذه الأحاديث تدل على أن أحاديث الطب وحي من الله كسائر الأحاديث، لأن النبي ﷺ ليس بطبيب، ولم يأخذ الطب عن أحد، فبيانه لهذه الأنواع من الأدوية دليل على أنه أخذه عن رب العالمين، وليس من قبل نفسه.

الأدلة من أعمال الصحابة:

وأما أعمال الصحابة رضي الله عنهم التي تدل على حجية أحاديث الطب وأنه لا فرق بينها وبين سائر الأحاديث وكلها وحي من الله تعالى - فهي كثيرة جداً وسأذكر بعضها إن شاء الله تعالى:

1 - عمل عائشة رضي الله عنهما بحديث التلبينة³⁰:

عن عروة عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ: "أنها كانت إذا مات الميت من أهلها فاجتمع لذلك النساء ثم تفرقن إلا أهلها وخاصتها أمرت بمرمة من تلبينة فطبخت ثم صنع ثريد فصبت التلبينة عليها ثم قالت: كلن منها فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: التلبينة بحمة³¹ لفؤاد المريض تذهب ببعض الحزن"³².

2 - عمل أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنهما - بحديث الحمى

³⁰ التلبينة "بفتح المثناة، وسكون اللام، كسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة، ثم نون: طعام يتخذ من دقيق أو نخالة وربما جعل فيها عسل، سميت بذلك لشبهها باللبن في البياض والرقّة، والنافع منه ما كان رقيقاً نضيجاً لا غليظاً نيئاً، انظر ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، *فتح الباري شرح صحيح البخاري*، دار المعرفة بيروت 1379 هـ.

³¹ "بحمة" بفتح الجيم والميم الثقيلة أي مكان الاستراحة، ورويت بضم الميم أي مريحة، والجمام بكسر الجيم الراحة، أي تريح فؤاده وتزيل عنه الهم وتنشطه، ومعناه: أنها تقويّه وتُنشطه، وذلك: ألما غذاء فيه لطافة، سهل التناول على المريض؛ فإذا استعمله المريض اندفع عنه الحرارة الجوعيّة، وحصلت له القوة الغذائية من غير مشقة تلحقه، انظر، النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، 1392 هـ - ج 14 ص 202

³² أخرجه البخاري، المرجع السابق ج 5 ص 2068 رقم: 5101

عن أسماء رضي الله عنهما : أنها كانت تؤتى بالمرأة الموعوكة فتدعو بالماء فتصبه في جيبها وتقول: إن رسول الله ﷺ قال: "أبردوها بالماء". وقال: "إنها من فيح جهنم"³³.

3- احتجام أبي هريرة رضي الله عنه عن عبد الرحمن بن أبي نعيم قال: دخلت على أبي هريرة رضي الله عنه وهو يحتجم فقال لي: يا أبا الحكم احتجم قال: فقلت: ما احتجمت قط، أخبرني أبو القاسم ﷺ أن جبريل -عليه الصلاة والسلام - أخبره "أن الحجم أفضل ما تداوى به الناس"³⁴.

4 - مداواة أبي هريرة رضي الله عنه جاريته بالكمأة³⁵.

عن سعيد بن زيد رضي الله عنه: عن النبي ﷺ قال: "الكمأة من المن، وماؤها شفاء العين"³⁶. ولما سمع أبو هريرة رضي الله عنه هذا الحديث عن النبي ﷺ استعمله في مداواة جاريته. عن قتادة قال: حدثت أن أبا هريرة قال: أخذت ثلاثة أكْمُو أو خمسا أو سبعا فعصرتهن، فجعلت ماءهن في قارورة، فكحلت به جارية لي فبرأت³⁷.

³³ أخرجه مسلم، المرجع السابق ج 7 ص 23 رقم: 5887

³⁴ أخرجه الحاكم، المرجع السابق، ج 4 ص 232 رقم: 7470 وصححه ووافقه الذهبي، وصححه الألباني كما

في الصحيحة رقم: 1176

³⁵ الكمأة بفتح الكاف وسكون الميم بعدهما همزة مفتوحة، نبات لا ورق لها ولا ساق توجد في الأرض من غير

أن تزرع والعرب تسمى الكمأة أيضا نبات الرعد لأنها تكثر بكثرتها ثم تنفطر عنها الأرض وهي كثيرة بأرض

العرب وتوجد بالشام ومصر. انظر: المبار كفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المبار كفوري أبو العلا، تحفة

الأحوذى بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية - بيروت، ج 6 ص 195

³⁶ أخرجه الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي

بيروت، بتحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون ج 4 ص 401 رقم: 2067. وهذا الحديث صحيح وقال الترمذي

بعد إخرجه: هذا حديث حسن صحيح وصححه الألباني كما في الروض النضير رقم 444

³⁷ أخرجه الترمذي، المصدر نفسه رقم 2069، قال الشيخ الألباني: ضعيف الإسناد مع وقفه

وكل هذه الآثار المروية عن الصحابة تدل على فهمهم العميق لكل ما صدر عن النبي ﷺ والعمل به، بدون تفريق بين ما جاء عنه في الطب وفي غير الطب، وهكذا كان الأمر في التابعين ومن تبعهم بإحسان.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: "ولا أعلم من الصحابة ولا من التابعين أحداً أُخبر عن رسول الله ﷺ إلا قبل خبره، وانتهى إليه، وأثبت ذلك سنة. وصنع ذلك الذين بعد التابعين، والذين لقيناهم، كلهم يثبت الأخبار ويجعلها سنة، يحمد من تبعها، ويعاب من خالفها، فمن فارق هذا المذهب كان عندنا مفارق سبيل أصحاب رسول الله ﷺ وأهل العلم بعدهم إلى اليوم، وكان من أهل الجهالة"³⁸.

ويقول الإمام الشاطبي رحمه الله: "كل ما أُخبر به رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من خبر فهو كما أُخبر، وهو حق وصدق، معتمد عليه فيما أُخبر به وعنه، سواء علينا أنبنى عليه في التكليف حكم أم لا، كما أنه إذا شرع حكماً أو أمر أو نهى؛ فهو كما قال عليه الصلاة والسلام، لا يفرق في ذلك بين ما أُخبره به الملك عن الله، وبين ما نفث في روعه وألقى في نفسه، أو رآه رؤية كشف واطلاع على مغيب الله، على وجه خارق للعادة، أو كيف ما كان؛ فذلك معتبر يحتج به ويبنى عليه في الاعتقادات والأعمال جميعاً؛ لأنه -صلى الله عليه وسلم- مؤيد بالعصمة، وما ينطق عن الهوى"³⁹.

وهذا هو المذهب الصحيح الذي يجب على كل مسلم اعتقاده، لأنه هو مذهب الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من أئمة الحديث والفقهاء، وأنهم يقبلون كل ما

³⁸ الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي، *اختلاف الحديث*، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ط1

1405 هـ - 1985 م بتحقيق عامر أحمد حيدر، ص 480

³⁹ الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، *المواقفات*، دار ابن عفان الطبعة الأولى سنة 1417

هـ 1997 م بتحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، ج9 ص 193.

صدر عن النبي ﷺ بدون تفريق بين صدر عنه في الشرع وفيما صدر عنه في أمور الدنيا كالطب وغيره، ومما يدل على ذلك صنيع أئمة الحديث في مؤلفاتهم حينما أدخلوا أحاديث الطب في كتبهم ولم يفرقوا بينها وبين سائر الأحاديث في الاحتجاج. وإنما نجد-مثلاً- إمام المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري كيف صنع في كتابه الصحيح بأحاديث الطب، وأنه لم ير الفرق بينها وبين سائر الأحاديث. فبوّب لها الأبواب كما بوّب لسائر الأحاديث كما في قوله: (باب السعوط) و(باب أي ساعة يحتجم) و(باب الحمامة في السفر) و(باب الحمامة على الرأس) و(باب الحمامة من الشقيقة والصداع) وهكذا عند غيره من المحدثين، كأصحاب السنن، تبويبات مشابهة، فيذكرون استحباب أدوية معينة لأمراض معينة، بناء على ما ورد في ذلك من الأحاديث النبوية.

الراجح: والذي يظهر لي أن القول الثاني هو الراجح وذلك للآتي:

الأمر الأول: أن الله عزّ وجلّ بيّن لنا: أن كل ما صدر عن النبي ﷺ إنما كان بوحي من عنده، ولذلك فكل ما يخرج من فم النبي ﷺ من القول سواء ما يتعلق بأمور الدين أو أمور الدنيا، فهو وحي أوحاه الله إليه لا مجال فيه لخطأ، ولا مدخل فيه لزلل.

الأمر الثاني: أن الله سبحانه وتعالى أمر جميع المؤمنين بأن يأخذوا جميع ما جاء به النبي ﷺ سواء كان من أمور الدين أو الدنيا.

الأمر الثالث: أن الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين ومن تبعهم بإحسان قبلوا جميع ما صدر عن النبي ﷺ وعملوا به، ولم يفرقوا بين الأحاديث التي تتعلق بالشرع وبين التي تتعلق بالطب وكلها عندهم سواء. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله: "فكل ما قاله بعد النبوة وأقر عليه ولم ينسخ فهو تشريع، لكن التشريع يتضمن الإيجاب والتحریم والإباحة، ويدخل في ذلك ما دل عليه من المنافع في الطب؛

فإنه يتضمن إباحة ذلك الدواء والانتفاع به، فهو شرع لإباحته، وقد يكون شرعا لاستحبابه⁴⁰.

الأمر الرابع: أن طب النبي ﷺ ليس كطب سائر الأطباء، فإن طب النبي ﷺ متيقن قطعي النفع به، وطب الأطباء مظنون.

يقول ابن القيم رحمه الله: "وليس طيبه صلى الله عليه وسلم كطيب الأطباء، فإن طب النبي ﷺ متيقن قطعي إلهي، صادر عن الوحي، ومشكاة النبوة، وكمال العقل. وطب غيره أكثره حدس وظنون، وتجارب، ولا ينكر عدم انتفاع كثير من المرضى بطب النبوة فإنه إنما ينتفع به من تلقاه بالقبول واعتقاد الشفاء به وكمال التلقي له بالإيمان والإذعان"⁴¹.

الأمر الخامس: أن العلماء الذي صنفوا في أحاديث الطب كالمحدثين خاصة أصحاب الكتب الستة كانوا يشيرون عند الكثير من هذه الأحاديث إلى أنها وحي من الله عز وجل، ولا يمكن أن يكون مما عرفه النبي ﷺ بالتجربة والخبرة وبخاصة أنه لم يكن معروفاً بممارسة الطب.

الأمر السادس: أن الحقائق العلمية والطبية الواردة في أحاديث الطب أيدها العلم الحديث، وأكدها الطب الجديد والاكتشافات العصرية الحديثة، مما يدل دلالة لا لبس فيها، ولا غموض يعترئها: أن الذي أوحاها لرسول الله ﷺ هو رب العالمين سبحانه وتعالى، وقد حارت عقول الأطباء قديماً وحديثاً فيما جاء به الرسول الله ﷺ وأن كثيراً من الأطباء الكفار قد أسلموا لما وقفوا على أوجه الإعجاز الطبي في

⁴⁰ ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، *مجموع الفتاوى*، دار الوفاء، ط2 سنة 1426 هـ / 2005 م بتحقيق أنور الباز و عامر الجزائر، ج18 ص 11-12.

⁴¹ ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب ابن قيم الجوزية، *زاد المعاد في هدي خير العباد*، ج4 ص 30، مؤسسة الرسالة بيروت، ومكتبة المنار الإسلامية الكويت، الطبعة الرابعة عشرة 1407 هـ - 1986 م بتحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط.

أحاديث النبي ﷺ، ولعل آخرهم ذلك العالم النصراني الذي أعلن إسلامه في مؤتمر الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، والذي عُقد في دولة الكويت عام 1427 هـ / 2006 م في شهر نوفمبر⁴².

الجواب عن أدلة أصحاب القول الأول:

وأما الأدلة التي استدلت بها أصحاب القول الأول فالجواب عنها كالآتي:
والجواب عن هذه الأحاديث ينقسم إلى قسمين، جواب عام، وجواب خاص.

الجواب العام:

أما الجواب العام فهو: إن الذين يستندون إلى الأحاديث الشريفة السابقة يحكمهم نفس المنطق الذي يحكم العلمانيين الذين دأبوا على الدعوة إلى فصل الدين عن الدنيا، وأن الدين ما هو إلا علاقة بين العبد وربّه، ولا يتعدى حدود المسجد، فلا علاقة للدين بأمور السياسة والحكم والتشريع، ولا علاقة للدين أيضا بأمور الطب والزواج والطلاق والبيع والشراء والعقود وغيرها من الأمور التي تتعلق بالدنيا. لذلك فالذين أرادوا الطعن في أحاديث الطب، يقول: أنها ليست بحجة وأنها ليست من الوحي في شيء، لأنها تتعلق بأمور الدنيا التجريبية التي قد يصيب غيره حيث يخطئ هو ﷺ فيها، تشابهوا وإن لم يقصدوا- مع أعداء الدين من هؤلاء العلمانيين المرتدين الذين يحاولون هدم الدين⁴³.

الجواب الخاص:

وأما الجواب الخاص عن الأدلة حول تأبير النخل يتلخص فيما يأتي:

⁴² الصعيدي، المرجع السابق ص 895 بتصرف يسير

⁴³ الصعيدي، المرجع السابق ص 886 بتصرف يسير

1- أنه ليس في هذه الأحاديث حجة لهم، بل هي حجة عليهم، لأن الصحابة- رضي الله عنهم أجمعين فهموا من كلامه ﷺ أنه على العموم، ولذلك تركوا تأبير النحل، والنبي ﷺ لم ينكر عليهم هذا الفهم، إنما أنكر عليهم عملهم بظنه المعارض بما يعلمونه حيث قال ﷺ "إن كان ينفعهم ذلك فليصنعه فإني إنما ظننت ظناً فلا تؤاخذوني بالظن"⁴⁴.

وقد أكد هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: وهو لم ينههم عن التلقيح، لكن هم غلطوا في ظنهم أنه نهاهم، كما غلط من غلط في ظنه أن ﴿الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ﴾ و﴿الْخَيْطُ الْأَسْوَدُ﴾ [البقرة: 187]، هو الحبل الأبيض والأسود⁴⁵.

2 - أن قوله ﷺ: "ما أظن يغني ذلك شيئاً" وقوله أيضاً "إنما ظننت ظناً" و قوله ﷺ: "لعلكم لو لم تفعلوا" يدل على أن قوله -صلى الله عليه وسلم- كان ظناً وليس خبراً متيقناً، وهكذا بالنسبة لهم فلم يكن خبراً، وإنما كان ظناً؛ كما بينته الروايات الصحيحة، لذلك فهو ليس من باب أخباره صلى الله عليه وسلم التي تكون شرعاً؛ بل هو من باب المشورة عليهم في الأخذ بالتجربة في سبب عادي ليس من الأمور الشرعية، ولا مما قصد به الإخبار عن أمر يعلمه. بخلاف أحاديث الطب فإن جميعها كانت من أخباره المتيقنة، ولذلك فلا حجة في تلك الأحاديث على عدم حجية الأحاديث الطبية.

وقد أكد هذا المعنى الإمام النووي رحمه الله فقال: "قال العلماء قوله ﷺ من رأيي: أي في أمر الدنيا ومعايشها لا على التشريع، فأما ما قاله باجتهاده ﷺ ورآه شرعاً يجب العمل به وليس إبار النخل من هذا النوع بل من النوع المذكور قبله إلى

⁴⁴ الصعدي، المرجع السابق ص 886 بتصرف يسير

⁴⁵ ابن تيمية، المرجع السابق ص 12

أن قال قال العلماء ولم يكن هذا القول خيراً وإنما كان ظناً كما بينه في هذه الروايات⁴⁶.

3- أن قوله ﷺ: "فلا تؤاخذوني بالظن ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به فإنني لن أكذب على الله عز و جل" وقوله: "فما حدثتكم عن الله فهو حق وما قلت فيه من قبل نفسي فإنما أنا بشر أخطيء وأصيب".

يبين النبي ﷺ في هذا الحديث ما الذي نأخذ به، وما الذي لا نأخذ به، فمقتضى القسمة في هذا الحديث أن كل ما جزم به النبي ﷺ فهو من عند الله، ويجب علينا الأخذ به، - كأحاديث الطب فإنه قد جزم بما بخلاف ما ظنه ولم يجزم به كقصة تأبير النحل - فهو ليس من عند الله، فلا يجب علينا الأخذ به بمقتضى الحديث، وليست القسمة كما فهمها هؤلاء: أن كل ما كان من أمور الدنيا مطلقاً فهو إلينا، وما كان من أمور الدين فهو إليه ﷺ. أو قد يكون المراد أنهم أعلم بشؤون دنياهم فيما لم يبينه النبي ﷺ ولم يشرعه لهم، بل ترك الأمر إليهم وإلى علمهم بظاهر الحياة الدنيا. وأما قوله: "وما قلت فيه من قبل نفسي" أي بالظن بقرينه سياق القصة، حيث كانت في الخرص والتخمين، وهما من الظن⁴⁷.

الخاتمة:

لقد تطرق هذا البحث لمسألة مهمة جداً من المسائل المطروحة قديماً وحديثاً، وهي مسألة الاحتجاج بأحاديث الطب المروية عن النبي ﷺ، وركزت فيه بجمع كل ما يتعلق بمادة البحث، حيث بدأت بتعريف الحديث والطب لغةً واصطلاحاً، ثم

⁴⁶ النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء

التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية 1392 هـ - ج 15 ص 116،

⁴⁷ الصعيدي، المرجع السابق ص 887 - 888 بتصرف يسير

أوردت أقوال العلماء في المسألة مع مناقشتها وبيان القول الراجح منها، وبعد ذلك توصلت إلى نتائج طيبة أجمل أهمها فيما يأتي:

- 1 أن كل ما صدر عن النبي ﷺ إنما كان بوحى من عند الله، ولذلك فكل ما يخرج من فم النبي ﷺ من القول سواء ما يتعلق بأمر الدين أو أمور الدنيا، فهو وحى أوحاه الله إليه لا مجال فيه لخطأ، ولا مدخل فيه لزلل.
- 2 أن الأحاديث التي تتناول الأمور الدنيوية - مثل أحاديث الطب - لا تختلف عن أحاديث التشريع فهي أيضاً وحى من الله - عز وجل -.
- 3 أن الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين ومن تبعهم بإحسان قبلوا جميع ما صدر عن النبي ﷺ وعملوا به، ولم يفرقوا بين الأحاديث التي تتعلق بالشرع وبين التي تتعلق بالطب، وكلها عندهم سواء.
- 4 أن الحقائق العلمية والطبية الواردة في أحاديث الطب أيدها العلم الحديث، وأكدها الطب الجديد والاكتشافات العصرية الحديثة، مما يدل دلالة لا لبس فيها، أن الذي أوحاه لرسول الله ﷺ هو رب العالمين، وليست من تلقاء نفسه.
- 5 أن المراد بأحاديث تأبير النحل هو بيان ما الذي نأخذ به، وما الذي لا نأخذ به، و أن كل ما جزم به النبي ﷺ فهو من عند الله، ويجب علينا الأخذ به، - كأحاديث الطب فإنه قد جزم بها - بخلاف ما ظنه ولم يجزم به - كقصة تأبير النحل - فهو ليس من عند الله، فلا يجب علينا الأخذ به، وليس المراد بها كما فهمها بعض العلماء أن كل ما كان من أمور الدنيا مطلقاً فهو إلينا، وما كان من أمور الدين فهو إليه ﷺ.